محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

لقد سعت العديد من المنظمات إلى مكافحة ظاهرة الفساد وبناء إرادة سياسية لمواجهته وتبني استراتيجيات تتناسب مع طبيعة كل مجتمع.

أولا: منظمة الشفافية الدولية

جاءت فكرة إنشاء المنظمة من قبل السيد "بيترايغن" باعتباره كان مدير البنك الدولي، وقد حاول من خلال عملية التنويه بخطورة الفساد خصوصا في الدول النامية، غير أنه صادف صعوبات كبيرة من الدول الغربية التي تبحث عن النفوذ في تلك الدول نتيجة لإحتدام الصراع بين الشرق الإشتراكي والغرب الليبرالي، وحاولت الدول المانحة القبول بفكرة أن الفساد جزء من الثقافة الإفريقية، وتم تبرير ذلك على أساس عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وعلى هذا الأساس يجب على الدول المناحة القبول بالأمر الواقع وعدم المساءلة وتتبع مصير الأموال والإكتفاء بوجوب التنويه بإنجاز مشاريع تنموية، وعلى هذا الأساس تم دفع مبالغ طائلة لهذه الدول وهذا من أجل كسب النخب الحاكمة وعدم فرض شروط تقيد 1حريتها كما تم تحريم أي نقاش حول عمليات الإختلاس وهذا يعني تشجيع الفساد داخل البنك الدولي .

وترى المنظمة بأن الفساد هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق أرباح خاصة، أو هو سوء استعمال المناصب العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة .وهذا عندما يقبل المسؤول رشوة أو يطلبها، وتعتمد المنظمة على مبادئ أساسية هي:

1) **النزاهة** :وهي من القيم الأخلاقية التي يجب التحلي بها أثناء أداء الوظائف العامة.
2) **الشفافية** :تعتمد على التضامنية أو المشاركة وكذا المساءلة ونعني بالمشاركة المساواة بين كل من له مصلحة في إدارة الحكم والت وظيف والترقية في المناصب العليا للدولة .أما المساءلة فهي ليست المحاسبة وتشديد الرقابة في صرف الأموال العامة فحسب بل أوسع من ذلك.

أهداف منظمة الشفافية الدولية :تعمل المنظمة من أجل تحقيق جملة من الأهداف، منها:

أ- إختراق جدار الصمت الذي يحيط بقضايا الفساد في الدول.
ب- خلق مناخ قادر على المزيد من التعاون والشفافية في مكافحة الفساد.
ت- زيادة الوعي لدى الراي العام نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد وما نتج عنها من أضرار تؤدي إلى تأخر التنمية في جميع المجالات خصوصا التربية والتعليم والرعاية الصحية ومجال البيئة التحتية.
ث- العمل على زيادة الرقابة المركزية على المستوى المحلي والعالمي للقضاء على ظاهرة الفساد.
ج- محاولة إد ا رك واقع الفساد في العالم وهذا من خلال تشكيل ائتلاف عالمي لمكافحة الفساد.
ح- لفت انتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد.

آليات عمل منظمة الشفافية الدولية: تعتمد المنظمة على العديد من المؤشرات وهي:

1) **مؤشر مدركات الفساد :**

مؤشر مدركات الفساد يقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة إد ا رك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة . وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد ثم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة.

مؤشر دافعي الفساد:

وهو يقيس الفساد من وجه الشركات الصناعية ومتعددة الجنسيات التي تدفع رشاوي للمسؤولين الحكوميين في الدول الأخرى لتسهيل أعمارها ولتصدير منتجاتها لتلك الدول .وصدر منه ثلاثة تقارير سنوات:1999 -2002 - 2006م.

ويقيم هذا المؤشر ميول شركات أكبر من 30 دولة مصدرة بالعالم لدفع الرشاوي خارج بلادها، وحصدت الشركات من مجموعة دول التصدير الجديدة، وهي :الهند، الصين، روسيا، على مرتبة من أسوء م ا رتب المؤشر، كما جاء في تقرير 2006م، وتقرض الشركات الدافعة للرشاوي الجهود المبذولة من حكومات الدول النامية لتحسين الحكم والإدارة، وبذلك تقود هذه الشركات الحلقة المفرغة للفقر ."

2) التقرير العالمي الشامل عن الفساد:

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصداره كل عام منذ 2001 م حتى الآن وتركز كل عام على القطاع العام في الدولة، وفي كل سنة تصدر تقري ا ر يركز على قطاع مهم من القطاعات العمومية الهامة في الدولة على النحو التالي :

- ركز التقرير الأول لسنة 2001 م على دراسة وضع الفساد في العالم بصفة عامة.
- التقرير الثاني صدر سنة 2003 م وركز على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها.
- التقرير الثالث سنة 2004 م" الفساد السياسي."
- التقرير الرابع لسنة 2005 م تناول كافة أوجه الفساد في قطاع البناءات والمقاولات وأوجه الإعمار وإعادة البناء.
- التقرير الخامس في سنة 2006 م تناول الفساد في مجال الرعاية الصحية.
- التقرير السادس في سنة 2007 م تناول الفساد في النظام القضائي.
- التقرير السابع في سنة 2008 م تناول الفساد في مجال قطاع المياه والموارد المائية والفقر والتنمية بوجه عام.

الجهود المبذولة في نطاق المنظمات غير الحكومية" :الشفافية الدولية"

إذا أمعنا النظر في جهود المنظمات غير الحكومية فسنرى أن فاعليتها تستثني من كون هذه المنظمات عمل على تكوينها مهتمون بقضايا الفساد من أكاديميين ورجال أعمال وأعضاء المجتمع المدني بهدف مناهضة الظاهرة نتيجة إستقرائهم واقعا غير مرضي بدون أن تدفعهم ضغوط أو إحتجاجات للسير في هذا السبيل وإنما الغاية التي جمعتهم في حب النزاهة والرغبة في مجتمع نظيف تتمتع به المؤسسات العاملة بشفافية تامة" ويمكن أن نحدد ثمانية عناصر لمحاربة الفساد أهمها ."

1. إصلاح السياسية الإقتصادية.
2. إصلاحات تتعلق بالشفافية.
3. إصلاحات في القطاع العام.
4. إصلاح القطاع المالي الرسمي.
5. إصلاح قضائي.
6. إصلاح القانون التجاري.
7. تقوية المجتمع المدني.
8. إصلاح الأجهزة الضابطة العدلية.

ثانيا :نماذج لتجارب بعض الدول في محاربة الفساد:

أ -مبادرات الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الفساد:

هي مبادرة تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر "Unter American convention Against corraftion" لتجريم الرشاوي الدولية التي تدفع للمسؤولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية.

في ديسمبر 1997 م وقعت الو.م. أ مع 34 دولة أخرى معاهدة مؤتمر OECD لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية، وقد جرم المؤتمر الدول الأعضاء باتخاذ خطوات جادة نحو محاكمة أي شركة وطنية تقوم بتقديم رشاوي للمسؤولين في حكومات الدول الأخرى .

ب - التجربة الماليزية في مكافحة الفساد:

سارع ماهانيز محمد" رئيس وزراء ماليزيا "السابق أثناء أزمة 1997 م لمواجهة الفساد الذي عم الجهاز المصرفي هناك والذي كان أحد أسباب الأزمة، حيث انتشرت القروض الرذيئة أو منح قروض قصيرة الأمد لمشروعات طويلة الأمد وهو ما دفع" بمهاتير "في ذلك الوقت لإعطاء صلاحيات أكبر للمصرف المركزي الماليزي للرقابة على أعمال المصارف ووضع قواعد جديدة للإئتمان .

وإذا ما أخذنا مؤشر الشفافية الدولية معيار التقديم لوضع الفساد في ماليزيا نلاحظ أن ترتيب ماليزيا تراجع عام 2014 م، أي أن نتائج المؤشر تؤكد تنامي الفساد في ماليزيا وعلى مضار العامين الماضيين تشهد ماليزيا حالات من الإضرابات السياسية والتي تؤكد بشكل رئيسي على فساد الحكومة وتسببها في تراجع الأداء الإقتصادي الذي أثر على تراجع قيمة العملة المحلية بنحو % 33 في الفترة من أوت 2014 م إلى نهاية جانفي 2015 م.

تشير منظمة العفو الدولية إلى أنه في عام 2015 م قامت السلطات الماليزية بإلقاء القبض والتحقيق مع 91 شخصية بموجب نهب تتعلق بقانون.

ج-تجربة الهند في مكافحة الفساد:

بدأت الهند مبادرة الإصلاح ومكافحة الفساد عام 1999 م ووفقا لمنظمة الشفافية العالمية فإن مؤشر(C.P.I) يوضح أن الهند درجتها هي 2.9 وفقا لتقرير عام 2005 م، وتعتبر الهند من البلدان التي قطعت شوطا طويلا في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد.

على ضوء د راسة قام بها مركز البحوث الإعلامية Center for media studioعلى عدد من الهيئات الحكومية الهندية نجد أن % 62 من الشعب يجد أن الفساد هو ظاهرة حقيقية ومتوغلة في البلاد وأنهم يضطرون لدفع الرشاوي للحصول على الخدمات التي يريدونها من الهيئات الحكومية وأن مسببات الفساد يمكن ازالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة.

مبادرة الإصلاح:

بدأت الهند مبادرة مكافحة الفساد إستجابة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية، منها رغبة الشعب في القضاء على الفساد والمشاركة الفعالة والإيجابية وعدم ترك هذه الهمة على عاتق الحكومة وحدها، حيث أصبح المجتمع المدني أكثر حرصا على الحصول على المعلومات والبيانات وتحقيق مبادئ هامة مثل :الشفافية، المسؤولية، والحساب، خاصة في وجود

التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي يسهل تبادل نشر المعلومات، ومطالبة الحكومة بوضع آليات الإصلاح في مجالات مختلفة.

الخطوات التي تم الإعتماد عليها في مواجهة الفساد في الهند:

تعمل المنظمات الأهلية الغير هادفة للربح في الهند بالمشاركة مع منظمةinternationel transparence للقضاء على الفساد داخل البلاد وفي تعاملاتها مع الخارج وذلك عن طريق تطبيق عدد من الأسس وهي :

- خفض مستويات الفقر في البلاد.
- تحقيق مبدأ الشفائية في القطاع.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- تطبيق مبدأ الديمقراطية.
- تحقيق الأمن القومي.

قامت الهند بتوقيع معاهدة مكافحة الفساد، ووفقا لهذه المعاهدة فإن كل دولة يجب أن تقوم بوضع خطة عمل لمكافحة الفساد، بحيث تشمل:

1. الآليات المستخدمة لمكافحة الفساد.
2. إصلاح المجتمع المدني.
3. الحد من انتشار الرشوة.
4. تفعيل مشاركة المجتمع المدني لمكافحة الفساد.

تعد الهند من الدول الأعضاء في نادي مدريد والذي يهدف إلى تحسين الحكم في الدول المتخلفة وتحقيق المزيد من الشفافية بهدف مكافحة الفساد.

كما قامت الهند بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي بمكافحة الفساد، حيث تم تحديد أهم الجوانب التي من الممكن أن يساهم فيها ومنها:

- يسانده المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
- الإصلاح السياسي.
- إنشاء هيئة لمكافحة الفساد.
- عمل قطر قومية لمكافحة الفساد.

د-تجربة هونغ كونغ في مكافحة الفساد:

الفساد من بين القضايا المثارة اليوم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد لاحظنا كيف أن محاربة هذه الظاهرة كانت في قلب الحراك الإجتماعي والسياسي الذي عرفته المنطقة منذ أواخر سنة 2010 م، وقد أدى ذلك إلى حدوث تغيير كبير في نظرة سكانها إلى المستقبل، حيث بات العيش مرتبط بالمرور إلى اعتماد القواعد الديمقراطية في الحكم والعمل على محاربة الفساد كشرطين للقضاء على الفقر والبطالة.

وعلى هذا الأساس سعى رئيس اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد في هونغ كونغ لإعطاء دروس للدول أو المسؤولين عن مكافحة الفساد، كما أنه وضع بين أيديهم خلاصة عمل عميق قاد هونغ كونغ لتكون نموذجا دولية في هذا المجال.

إن قرار مكافحة الفساد يتعلق بمدى توفر الإرادة السياسية التي تدعم مثل هذا القرار وتمنحه القوة اللازمة إلى أبعد الحدود الممكنة، أي متابعة المفسدين مهما كانت مناصبهم في هرم السلطة .لكن عندما تكون الا رادة هشة فهي تحتاج إلى دعم سواء من طرف المحيطين بالمسؤول المعبر عنها أو من طرف المجتمع، فهي تنطفأ بسهولة.

وتعتقد" بوتراند "رئيس اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد في هونغ كونغ أن المعركة ضد الفساد تحتاج إلى النضال الطويل والمؤلم من أجل النجاح، وقد شبه الفساد بالداء المزمن، والمستفحل الذي يحتاج علاجه إلى تضحيات جسام ليس أقلها الصبر للعلاج الكيميائي.

"بالإضافة إلى الإرادة السياسية في الدعم المجتمعي لها، يحتاج مكافحة الفساد إلى استراتيجية وطنية تتأسس على ثلاث مرتكزات تشد بعضها بعضا، وهي :

- التحقيق والملاحظة والوقاية عبر التربية والتوعية، ولنجاح هذه الإستراتيجيات يجب أن تكون أهدافها واضحة للتحقيق والقياس وفق معايير متعارف عليها.
- كذلك ضرورة إنشاء هيئة أو وكالة خاصة مهمتها قيادة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وهذه الهيئة تكون مستقلة عن أجهزة الدولة الأخرى خاضعة للمساواة ما دام تمويلها من المال العام.

ه- تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد:

تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، حيث تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم طبقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية عام 2005 م، حيث أن درجتها9.4 (C.P.I) مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد، ويرجع هذا النجاح إلى عدة عوامل، منها :

- الرغبة السياسية في القضاء على الفساد.
- وضع إستراتيجيات وآليات جادة لمحاربة الفساد.
- رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش.

ونظرا لرغبة السلطة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء مكتب التحقيقات في ممارسة الفساد والذي يعتبر هيئة مستقلة عن الشرطة تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تم إنشاءه عام 1952 م، ي راسه مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة، ويمكن إيجاز دور هذا المكتب فيما يلي :

- إتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري والقطاع الخاص.
- التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين.
- إرسال التقارير إلى الجهات التي يتبعها المهتمون بممارسة الفساد.
- م راجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد.
- عمل لقاءات مع المسؤولين خاصة الذين يتعاملون مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد.
- تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة.
- التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوي تفيد وقوع ممارسات فساد في أي جهة.
- التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسؤولون في الحكومة.

لقد انطلقت سنغافورة في مكافحتها للفساد من إ رادة سياسية ثابتة وواضحة حددت منهجا ذات مرتكزات كثيرة، منها :

أ- التركيز على وجود قوانين صارمة وغرامات مرتفعة ضد الفاسدين وضمان سيادة القضاء واستقلاليته وكفاءته ونزاهته وعدم تساهله مع المفسدين.

ب- ا لنظر والإستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال، مع الحرص على تبني المعايير الدولية.

ت- الفصل بين الوزارات وهيئات المراقبة لضمان استقلالية هذه الأخيرة وتحريرها من ضغط السلطة التنفيذية.

ث- تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من الوثائق المطلوبة وتوسيع استعمال الخدمات الإلكترونية في الإدارات.

ج- وضع معايير وقوانين واضحة ودقيقة يستند عليها الموظف في أدائه لعمله وذلك من أجل تفادي المنطقة الرمادية.

ح- الفحص المسبق للحالة الاجتماعية للموظف قبل التوظيف وتصريحه بممتلكاته.[1]

[1] **المصدر:**
بوقلمون داود، محاضرات في مقياس الحوكمة والحكم الراشد.